بالكبير خبر فرد وان فاسقا فى الاظهر ان عدد او ستورين وعند هما هو
كالمال واكد المخالف فى اخبار السيد بجناية عبده والشفيع بالبيع والبكر بالتزويج
وسلم له بها هو بكفرايع ولو باع القاضى او امينه عبد الغير فاباه واخذ الماء فضاع
واستحق العبد لا يضمن ويرجع المشترى على الوصى هو على الوصى لا يعلم بالقاضى
ثم اسحق او مات قبل قبضه وضاع للمال رجع المشترى على الوصى هو على الغرماء ولو غار
كل قاض عدل علم قضى على بهذا بالرجم او القطع او الضرب فاعلمه وعكسه فعله
وكذا فى العدل غير العالم ان استفسر فاحسن تغيره والا فلا ولا يعلم تفرد العدل
مطلقا مالم يعاين سبب الحكم ولو قال قاض غير الشخص اخذت منك الفا وقد سمعتها
لا فلان قضيت بها عليك او قال مضيت بقطع يدك فى حق فقال بل اخذتها
او قطعته ظلما واغرمتنى بهيئة فى حال ولايته صدق القاضى والا يمين عليه ولو غار
فعلمه مبلغ لا ينكر او بعد عزله انكر وادعى القاضى فعله فى ولايته فالقول له ايضا
هو الصحيح والقاطع لو الآخذ ان كانت دعواه كدعوى القاضى ضمنهما لا فى الاول

كتاب الشهادة

هى اخبار لحق للغير بلفظ شهادة لا عن علم ومن تعين
تحملها لا يسعه ان يمتنع منه ويفترض اداءها بعد التحمل اذا طلبت منه ان لم يقوم
الحق غيره وشرطها فى الحدود افضل وقيل فى السرقة اخذ المسروق وشرطها فى الزنى
اربعة رجال وللقصاص وتعديل الحدود رجلان وللولادة والبكارة وعيوب
النساء مما لا يطلع عليه الرجال امرأة وكذا استهلال المولود فى حق الصلوة
لا للارث وعندهما فى حق الارث ايضا ولغيره ذلك رجلان او رجل وامرأتان
فى كل ما كان او غير مال كالنكاح والرضاع والطلاق والوكالة والوصية وشرط
لكمال الحرية والاسلام والعدالة ولفظ الشهادة فلا تصح لو قال اعلم او اتيقن
او ايستفال قاض عن شاهد بلا طلب الخصم لما فى حد او قود وعندهما يستفال
فى سائر الحقوق سرا وعلنا وبه يفتى فى زماننا وجرحنا الكافى بالسر ويكفى للتزكية

هو عدل فى الاصح وصار كابدة قوله عدل حاجز الشهادة ولا يصح تعديل الخصم لغوله
هو عدل لكن اخطأ او نسى فان قال هو عدل اصدق منى لغى الجرح ويكفى لو احد لتزكية السر
والترجمة والرسالة الى المدعى والاثناء خطوط وعند محمد لا بد من الاثنين وشرط
الحرية فى تذكية العلانية دون السر فصل يشهد بكل مسموعه او رأه كالبيع والاقرار
وحكم الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه ويقول اشهد لا اشهد فى
ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع واذا رأها لو اشهدا والغير عليها مالم يشهد
هو عليها ولا يعمل شاهد ورق قاض ولا راد بخطه مالم يتذكر وعندهما يجوز اذا كان
الخط فى يده ولا يشهد بما لم يعاينه الا النسب والموت والنكاح والدخول والولاية
القضاء واصل الوقف اذا اخبر بها من يثق به عند اثنين او عدل واحد عند اثنين وفى الموت
يكفى العدل الواحد وهو المختار ويشهد من رأى جالسا مجلس القضاء بدخول عليه الخصوم
انه قاض ومن رأى جلدا وامرأة يسكنان معا وينفقان عليها انها زوجته
ومن رأى كتابا سوى الآدمى فيه عنوان فيه نحو قول فلان الى فلان ان وقع فى قلبك ان
والذى ان علم قراءة كان صغيرا لا يعتد بفعله فلذا كبر ولو مات قبله لا تحل له ان يشهد
ما لم يتذكر او بعاينة اليد لا يقبلها ومن شهد انه حضر فى بيت او صك عليه
قبلت وهو عنهما باب من تقبل شهادته ومن لا يقبل شهادته لا تقبل
شهادة الاعمى خلافا لهما الا فى موت فيما اذا تحملها بصيرا ولا شهادة المملوك
والصبى الا ان تحملها اثناء الرق والصغر واداها بعد العتق والبلوغ ولا شهادة
لمحدود فى قذف وان تاب الا ان حد كافر ثم اسلم ولا الشهادة لاصله وان علا
وفرعه وان سفل وعبده ومكاتبه وضامن زوجين للآخر والشريك لشريكه
فيما هو من شركتهما ولا شهادة المخنث الذى يفعل الردى والنائح والمغنية
والمعتاد للهو على عبده وصديق المشرب على الاشهر وهو يلعب بالطنبور
او يأخذ الطنبور او يمشى فى الناس ويلعب بالسرداد يقام بالسطرنج او تخونه
الصلوة بسببها ويتكب ما يوجب طرحا او يأكل الربوا او يديم الكلام بلا ازار